

Distr.
GENERAL

E/C.7/1994/3
23 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الموارد الطبيعية

الدورة الثانية

٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ١٩٩٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المائية والموارد المعدنية والتنسيق بين الوكالات

أنشطة التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة في قطاع التعدين

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠٢/١٩٩٣. ويورد هذا التقرير بإيجاز أنشطة التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة في قطاع التعدين. وهو في ذلك يولي عناية خاصة للمشاريع التي تهدف الى تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال على (أ) وضع سياسات فعالة في مجال الاستثمار الأجنبي والتفاوض بشأن اتفاقات للاستثمار في مجال التعدين؛ و(ب) وضع وتنفيذ سياسات اجتماعية ملائمة للاستجابة للاتجاهات التي تنهوا في الوقت الراهن الى تحويل قطاع التعدين الى القطاع الخاص؛ ويناقش التقرير أيضا أنشطة منظومة الأمم المتحدة لمنع الكوارث وتخفيف حدتها فيما يتعلق بتنمية الموارد المعدنية واستغلالها.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٢ - ١	مقدمة
		أولا - موجز أنشطة التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة في مجال الموارد المعدنية
٤	٤٣ - ٤	ألف - لمحة عن هيئات الأمم المتحدة العاملة في ميدان الموارد المعدنية
٥	١٢ - ٧	باء - إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية
٦	٢٢ - ١٢	جيم - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
٩	٢٢ - ٢٢	دال - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
١٣	٢٨ - ٢٤	هـ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
١٤	٤٣ - ٣٩	ثانيا - منهجية وتقييم أنشطة الأمم المتحدة للتعاون التقني
١٥	٦٠ - ٤٤	ألف - المنهجية
١٦	٥٣ - ٤٥	باء - التقييم
١٨	٦٠ - ٥٤	ثالثا - أنشطة التعاون التقني لتعزيز قدرات البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال من أجل تخطيط وإدارة الموارد المعدنية بواسطة أمور منها وضع سياسات استثمار أجنبي فعالة، والتفاوض بشأن اتفاقات التعدين ووضع وتنفيذ سياسات للاستجابة الى تحويل قطاع التعدين الى القطاع الخاص
١٩	٨٤ - ٦١	ألف - أنشطة التعاون التقني في وضع سياسة الموارد المعدنية
١٩	٧٧ - ٦٢	باء - أنشطة التعاون التقني في مجال التفاوض بشأن اتفاقات التعدين
٢٢	٨٢ - ٧٨	جيم - أنشطة التعاون التقني في وضع وتنفيذ السياسات للاستجابة الى تحويل قطاع التعدين الى القطاع الخاص
٢٤	٨٤	

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٤	٨٥ - ٩٧	رابعاً - أنشطة التعاون التقني في منح الكوارث وتخفيف أثرها فيما يتعلق بتنمية الموارد المعدنية واستغلالها
٢٥	٨٧ - ٩١	ألف - سلامة العمال واستخدام الخبرة الفنية الجيولوجية في التنبؤ بالكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها
٢٦	٩٢ - ٩٧	باء - استخدام تكنولوجيا استكشاف الموارد الطبيعية في تطوير الأنعام الأرضية والذخائر
٢٧	٩٨ - ٩٩	خامساً - الخلاصة

مقدمة

١ - بناء على توصية لجنة الموارد الطبيعية في دورتها الأولى، المعقودة في الفترة من ٢٩ آذار/مارس إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقره ٢٠٢/١٩٩٣، إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الثانية تقريراً عن أنشطة التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المعدنية^(١). وأوصت اللجنة بأن يولي التقرير عناية خاصة للمشاريع التي تهدف إلى تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال على (أ) وضع سياسات فعالة في مجال الاستثمار الأجنبي والتفاوض بشأن اتفاقات للاستثمار في مجال التعدين؛ و(ب) وضع وتنفيذ سياسات اجتماعية ملائمة للاستجابة للاتجاهات التي تنهوا في الوقت الراهن إلى تحويل قطاع التعدين إلى القطاع الخاص؛ كما أوصت اللجنة بأن يشمل التقرير منع الكوارث والتخفيف من آثارها فيما يتعلق بتنمية الموارد المعدنية واستغلالها.

٢ - وقد قدمت مساهمات في هذا التقرير من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٣ - وقد وضع هيكل هذا التقرير بالشكل الذي طلبه المجلس. فالفرع الأول يوجز أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة حسب ولاياتها الخاصة، في مجال الموارد المعدنية. ويورد الفرع الثاني المنهجية المستخدمة في أنشطة التعاون التقني للأمم المتحدة وكيفية تقييم هذه الأنشطة. ويورد الفرع الثالث أنشطة التعاون التقني الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقال على وضع سياسات فعالة في مجال الاستثمار الأجنبي والتفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار في مجال التعدين وتنفيذ السياسات الرامية إلى الاستجابة لتحويل قطاع التعدين إلى القطاع الخاص، ويورد الفرع الرابع أنشطة منع الكوارث والتخفيف من آثارها فيما يتعلق بتنمية الموارد المعدنية واستغلالها.

أولاً - موجز أنشطة التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة في مجال الموارد المعدنية

٤ - يضطلع قطاع الموارد المعدنية بدور هام في النمو والتنمية الاقتصاديين للبلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال. فاستخراج المعادن وتصديرها يوفر للبلدان سيلاً ثميناً من الإيرادات الحكومية، سواء على المدى القصير أو المدى الطويل، عن طريق الاتاوات والضرائب، وتوفير العملة الأجنبية التي هي في حاجة ماسة إليها، وإتاحة فرص عمل إضافية ولا سيما للعمال الريفيين، واستثمار الهياكل الأساسية وإنشاء صناعات فرعية. ولما كانت هذه الأنشطة تجري غالباً عن طريق الاستثمار الأجنبي، فإن البلد يستفيد أيضاً من عمليات نقل التكنولوجيا.

٥ - وقد تساهم بعض المعادن، ولا سيما المعادن اللافلزية، في تنمية البلد بصورة سريعة وغير مكلفة. وتتطلب هذه المعادن لاستخراجها ومعالجتها استثماراً لرؤوس الأموال يقل عما تتطلبه المعادن الفلزية. كما أن العديد من المعادن

اللافتية مناسبة لعمليتي المعالجة والتسويق داخل البلد، مما يشجع مباشرة الأعمال الحرة، ويخلق قيمة مضافة محلية ويفضي الى تحسين نظم النقل الإقليمية.

٦ - وهذا الدور الإيجابي هو الباعث على دعم مشاركة منظومة الأمم المتحدة في تمويل أنشطة التعاون التقني في ميدان الموارد المعدنية وتنفيذها، ومتابعتها. وكثيرا ما تمثل هذا التعاون التقني في الأنشطة السابقة للإنتاج المتمثلة في جمع المعلومات والبيانات العامة. غير أن التعاون التقني تطور في الفترة الأخيرة ليستجيب لما للبلدان من احتياجات أكثر تعقيدا للأنشطة اللاحقة للإنتاج المتمثلة في تعزيز وإدارة قطاع الموارد المعدنية، بما في ذلك جملة أمور منها الإدارة المحوسبة للمعلومات ووضع السياسة المتعلقة بالمعادن وتشجيع الاستثمار والحماية البيئية ودعم التعدين على نطاق صغير.

ألف - لمحة عن هيئات الأمم المتحدة العاملة في ميدان الموارد المعدنية

٧ - تشارك في أنشطة التعاون التقني في ميدان الموارد المعدنية عدة مؤسسات ووكالات داخل منظومة الأمم المتحدة، حسب ولاياتها ومجالات اختصاصها.

١ - الأمانة العامة للأمم المتحدة

٨ - تضطلع إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بأمر منها تنفيذ أنشطة التعاون التقني في ميدان الموارد المعدنية، بالتعاون مع الوكالات الأخرى ذات الصلة.

٩ - ومن بين الهيئات الأخرى للأمم المتحدة المشتركة في التعاون التقني في ميدان الموارد المعدنية اللجان الإقليمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ويعنى الأونكتاد بصفة رئيسية بالاقتصادات المعدنية وتجارة السلع الأساسية. ويقوم مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية سابقا، الذي دمج مؤخرا في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تحت اسم برنامج الشركات عبر الوطنية، بمساعدة الحكومات فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية.

١٠ - أما اللجان الإقليمية المخول لها تنفيذ وتمويل مساعدة التعاون التقني في المشاريع الإقليمية، عن طريق المنح، فهي تشمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ومن بين هذه اللجان، تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصفة خاصة في ميدان تنمية الموارد المعدنية.

٢ - برامج الأمم المتحدة

١١ - تشارك برامج الأمم المتحدة في التعاون التقني بصفة تمويلية أساسا. والبرامج المشاركة في ميدان الموارد المعدنية هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يمول أنشطة التعاون التقني في جميع جوانب تنمية الموارد المعدنية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يمول أنشطة الموارد المعدنية المتصلة بحماية البيئة، وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية، الذي أنشئ ليوفر مصدرا إضافيا لتمويل الاستكشاف للبلدان التي لا تغطيها المصادر الأخرى بقدر كاف. والسمة الوحيدة للصندوق هي أن الحكومة المستفيدة مطالبة بإعادة نسبة مئوية صغيرة من الإيرادات السنوية الإجمالية لمشروع ناجح على سبيل المساهمة لإعادة تزويد الصندوق بالموارد.

٣ - الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

١٢ - تتمتع الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بصلاحيات التمويل والتنفيذ معا عند القيام بأنشطة التعاون التقني. وتقدم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المساعدة للتدريب الأكاديمي الرسمي وإنشاء مدارس الجيولوجيا والاضطلاع ببعض برامج البحوث. أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) فتساعد على تطوير عمليات المعالجة الصناعية القائمة على المعادن. وتشارك منظمة العمل الدولية في التعاون التقني المتعلق بظروف العمل وسلامة العمال في مجال استخراج الموارد المعدنية، والشامل لجميع مستويات التعدين. وتشترك الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنظيم استكشاف المواد الخام النووية وتقديم مساعدة محدودة في هذا المجال. وأخيرا، يقدم البنك الدولي وشركته التابعة، المؤسسة المالية الدولية، المنح والقروض الميسرة لأنشطة التعاون التقني وتمويل المشاريع.

باء - إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية

١٣ - إن إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية (إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية سابقا) التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة هي مكتب الأمم المتحدة الرئيسي المسؤول عن تنفيذ وتنسيق أنشطة التعاون التقني في ميدان تنمية الموارد المعدنية.

١٤ - والهدف الرئيسي للإدارة في ميدان الموارد المعدنية هو تخطيط الموارد المعدنية وإدارتها، باستخدام الوسائل الملائمة للبلدان المعنية، ولتحقيق هذا الهدف، اشتركت الإدارة في أنشطة التعاون التقني المنجزة في إطار المشاريع الخاصة ببلدان محددة والخدمات الاستشارية للأجل القصير، مع تقديم المساعدة في مجال التدريب وتعزيز القدرات وبناء المؤسسات والإصلاح المؤسسي. وتغطي هذه الأنشطة مجموعة كاملة تشمل التنمية والتخطيط والإدارة فيما يتعلق بالمعادن، وتعالج الخبرة التقنية للإدارة أمورا منها التنقيب والتقييم ودراسات الجدوى والتعدين ومعالجة الخامات وتشجيع الاستثمار والتسويق.

١٥ - ومنذ أوائل الثمانينات، أخذت الإدارة توجه جهودها نحو تعزيز الجاذبية الاستثمارية للبلدان النامية عن طريق تحسين الهياكل القانونية لدى تلك البلدان بهدف اجتذاب مصادر جديدة للتمويل اللازم لتطوير مواردها المعدنية. وتوجه الجهود حالياً أيضاً إلى زيادة الوعي البيئي، والاهتمام بالإدارة البيئية السليمة للتنمية المعدنية، والتشجيع على دراسة التعدين الصغير النطاق وإعادة النظر فيه من حيث الأنشطة المحلية لتنظيم المشاريع وتخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية. ويرد وصف الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان أنشطة التعدين الصغير النطاق في تقرير مستقل (E/C.7/1994/9).

١٦ - وخلال العقدين الأولين بعد عام ١٩٥٩، الذي بدأت فيه الأمم المتحدة الاضطلاع بأنشطة التعاون التقني في ميدان الموارد المعدنية، كانت أغلبية المشاريع مركزة في مجال استكشاف المعادن، بما في ذلك إجراء عمليات مسح إقليمي جيوكيميائية وجيوفيزيائية جوية، وإتباعها بعملية تقييم جيولوجي تفصيلي مركز محلياً. وقدمت المساعدة التقنية أساساً إلى البلدان النامية التي لا يتوفر لديها إلا قدر ضئيل من الخبرة التعدينية السابقة وكذلك إلى البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزياً التي كان الاستثمار فيها غير جذاب للشركات الخاصة أو محظوراً عليها. وكانت المشاريع في معظم الحالات شعبية الطابع وكانت تقع في المناطق النائية التي تنعدم فيها أو تكاد الهياكل الأساسية.

١٧ - وقد أسهمت أنشطة الاستكشاف في العثور على رواسب تقدر قيمة الاحتياطيات الموجودة منها ببلايين الدولارات. وعلى سبيل المثال، تشمل هذه الاكتشافات الهامة رواسب النحاس البورفير في المكسيك وبنما وماليزيا، ورواسب الذهب في جمهورية تنزانيا المتحدة وهايتسي ومالسي، ورواسب القصدير - التنغستن في بورما، ورواسب الرصاص - الزنك في بوركينا فاسو، ورواسب النيكل في بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة^(٧). كما أدت أنشطة الاستكشاف إلى العثور على احتياطيات كبيرة من المعادن الصناعية اللافلزية، بما في ذلك الاكتشافات المحققة في توغو والصومال وباكستان وباراغواي^(٨).

١٨ - وخلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة الأخيرة، تطورت طلبات تقديم المساعدة بأسلوب التعاون التقني فأصبحت أنشطة تهئ البلدان لاجتذاب وتلقي الاستثمار الأجنبي. وتشمل هذه الأنشطة، في جملة أمور، بناء المرافق وإدارة المعلومات، ورسم السياسات المعدنية، وتشجيع الاستثمار، والمساعدة في المفاوضات، ورصد التقيد بالاتفاقات. ويشكل بناء القدرات مجالاً من مجالات التركيز الرئيسية في جميع هذه الأنشطة.

١٩ - واتخذت المساعدة في مجال بناء المرافق وإدارة المعلومات شكل تعزيز القدرات المختبرية على دعم الأنشطة الميدانية وأنشطة التعدين المقبلة، وإنشاء وتنظيم مركز للوثائق لتوفير المعلومات المتصلة بالصناعة المعدنية في البلد بشكل يسهل أن يكون متاحاً للمستثمرين المحتملين، وإنشاء نظام مهوسب لقواعد البيانات لإتاحة إمكانية الاطلاع السريع والملائم على المعلومات الجيوتقنية.

٢٠ - وتركز الأنشطة المتعلقة بالسياسات المعدنية على تقييم وتنقيح الإطار الاستثماري لجعله موافقا لرغبات حكومة البلد المضيف، مع مراعاة آراء ورغبات المستثمرين المحتملين. وتشمل هذه الأنشطة تقديم المساعدة في صياغة سياسة وخطة إنمائية للموارد المعدنية لتحديد بهما وتقرر أهداف الحكومة في هذا المجال. وعندئذ يمكن إدماج هذه الأهداف في الهيكل التنظيمي والضريبي للبلد عن طريق المساعدة في صياغة تشريعات جديدة متعلقة بالمعادن. ويرد في الفرع الثالث من هذا التقرير بيان للأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية والأنشطة التي تضطلع بها حاليا.

٢١ - وقد قامت عدة بلدان نامية بتنقيح الهيكل التنظيمي والضريبي لديها بهدف جعله أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي. وصاحب هذه التنقيحات ورود طلبات للمساعدة في تشجيع الاستثمار. وكثيرا ما يستلزم هذا إعداد نشرات مسببة وتفصيلية للتعريف بالمشاريع الاستثمارية. ومن الجوانب الأخرى لأنشطة تشجيع الاستثمار التي تضطلع بها الإدارة إعداد دراسات سوقية للمستثمرين المحتملين والاضطلاع بأعمال العلاقات العامة الرامية إلى تحسين التصور الدولي السائد عن المناخ الاستثماري في البلد المعني، وتنظيم اجتماعات ترويجية مع شركات التعدين.

٢٢ - وعندما يتوصل بلد ما إلى المستثمرين المحتملين في مجال المعادن، كثيرا ما تقوم الإدارة بالمساعدة في المفاوضات الاستثمارية وفي رصد التقيد بالاتفاقات ذات الصلة. وقد تكونت لدى الإدارة خبرة كبيرة في مساعدة الحكومات والمؤسسات الحكومية في التفاوض على الترتيبات الاستثمارية مثل اتفاقات الاستكشاف والمشاريع المشتركة واتفاقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المعادن، وكذلك في تدريب مواطني البلد المعني على المهارات والممارسات التفاوضية. وترد في الفرع الثالث مناقشة الأنشطة المساعدة التقنية المضطلع بها في الفترة الأخيرة والجارية حاليا في مجال التفاوض على اتفاقات التعدين.

جيم - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

أنشطة فرع المعادن والفلزات، المتصلة بالتعاون التقني في قطاع التعدين

٢٣ - تشمل الأنشطة الإحصائية التي يضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فيما يتصل بالمعادن والفلزات، المنشورات المتكررة التالية:

(أ) نشرات إحصائية سنوية وفصلية عن التنغستن والقصدير؛ ونشرات إحصائية سنوية، وفصلية بمساعدة صندوق استئماني، عن ركاز الحديد؛ وإحصاءات سنوية عن البوكسيت/الألومينا/الألمنيوم (صدرت جميع النشرات المتعلقة بعام ١٩٩٣)؛

(ب) "النشرة الشهرية لأسعار السلع الأساسية"، التي تشمل الأسعار والأرقام القياسية بالقيمة الإسمية والحقيقية للمعادن والفلزات الرئيسية؛

(ج) "هولية السلع الأساسية"، التي تشمل السلاسل الزمنية المتعلقة بإنتاج المعادن والفلزات الرئيسية واستهلاكها والاتجار الدولي بها.

٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، تقوم أمانة الأونكتاد حالياً بإعداد تحليل إحصائي مقارنة متعدد البلدان بشأن المعادن والفلزات، وتقوم حالياً أيضاً بإعداد حولية للمعادن والفلزات، على أساس أن يبدأ النشر، رهنا بتوافر الموارد، اعتباراً من عام ١٩٩٤.

٢٥ - وفي مجال تحسين فعالية واستخدام الآليات القائمة لإدارة المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار السلع الأساسية، وهو المجال الذي عالجته لجنة الموارد الطبيعية في دورتها الأولى في إطار البند ١١ من جدول الأعمال، أصدرت أمانة الأونكتاد دراسة استقصائية لوسائل إدارة مخاطر السلع الأساسية (UNCTAD/COM/15)، ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣) شملت التغطية عن طريق الصفقات الآجلة أو العمليات الخيارية، وعمليات المقايضة، والسندات والقروض المربوطة بأسعار السلع الأساسية، فضلاً عن تقرير عن الشروط التقنية والتنظيمية المؤثرة على مشاركة بائعي السلع الأساسية ومشتريها في أسواق السلع الأساسية وعلى استعمالهم لتلك الأسواق (UNCTAD/COM/16)، ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣). وأعد الأونكتاد أيضاً تحليلاً لطرق تحسين كفاءة واستخدام الآليات القائمة لإدارة المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار السلع الأساسية (TD/B/CN.1/10)، ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣). وقد قام بمناقشة هذه الوثائق فريق من الخبراء معني بأسواق السلع الأساسية، دعاه إلى الانعقاد أمين عام الأونكتاد في أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣ للنظر في دور أسواق الخيارات في تسعير السلع الأساسية. وستقوم لجنة الأونكتاد الدائمة للسلع الأساسية في دورتها الثانية، المقرر عقدها في الفترة من

٢١ كانون الثاني/يناير الى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤، بالنظر في مقترحات فريق الخبراء (TD/B/CN.1/10/Add.1)، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣).

٢٦ - وفيما يتعلق بدعم التنمية المستدامة في ميدان السلع الأساسية وتقليل الإفراط في الاعتماد على السلع الأساسية الأولية، تشير الفقرة ٢٦-٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١ إشارة صريحة الى الأونكتاد. فهي تنص على أن الأونكتاد "ينبغي أن يقوم بدور هام في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١... آخذاً في اعتباره أهمية الترابط بين التنمية والتجارة الدولية والبيئة، ووفقاً لولايته في مجال التنمية المستدامة"^(٤).

٢٧ - وقد تابع مجلس التجارة والتنمية هذا الموضوع، وفقاً للولايات المسندة الى الأونكتاد بموجب التزام كرتاهينا وجدول أعمال القرن ٢١ نفسه. ووضع المجلس برنامج عمل يستجيب لهذه الولايات، للجنة التابعة له التي تنعقد أثناء الدورات والمكلفة ببحث قضايا التنمية المستدامة، وتم في ظل السلطة العامة للمجلس وضع برامج عمل لتنفيذ الأحكام ذات الصلة التي تشملها هذه الولايات في الهيئات الفرعية التابعة للمجلس. وفي هذا السياق، وافقت اللجنة الدائمة المعنية بالسلع الأساسية على برنامج للعمل اعتُبرت فيه التنمية المستدامة على وجه التخصيص إحدى مجالاته الأربعة ذات الأولوية. ويشمل برنامج العمل العناصر التالية المتصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١:

(أ) تحليل التجارب الوطنية في إدارة الموارد الطبيعية فيما يتعلق بإنتاج السلع الأساسية؛

(ب) استكشاف الروابط القائمة بين السياسات السلعية، واستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها، والتنمية المستدامة؛

(ج) تحديد المشاكل البيئية التي تخص أنشطة إنتاج السلع الأساسية وتجهيزها وبحث طرق تحسين إمكانات حصول البلدان النامية على الدعم المالي والتقني الدولي، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئياً لمعالجة تلك المشاكل؛

(د) تحديد الوسائل التي يمكن بها تحسين الخصائص التنافسية للمنتجات الطبيعية ذات المزايا البيئية؛

(هـ) دراسة الأسلوب الذي يمكن به جعل أسعار السلع الأساسية الطبيعية والسلع التركيبية المنافسة لها تعكس التكاليف البيئية.

٢٨ - وفي إطار مشروع يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة (INT/92/A06)، يجري الاضطلاع بعدد من الدراسات الإفرادية القطرية/السلعية عن الصلات القائمة بين الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية، والسياسات المؤثرة على استخدام الموارد الطبيعية، والآثار البيئية. وتضم السلع الأساسية المعدنية المشمولة بالدراسة

البوكسيت/الألومينا/الألمنيوم في البرازيل واندونيسيا وجامايكا، والذهب في غانا وزمبابوي وبلد ثالث سيحدد فيما بعد، والنحاس (في بلدان لم تحدد بعد). وتركز الدراسات الفردية على كيفية ومدى إدماج البلدان للشواغل البيئية وقضايا إدارة الموارد الطبيعية في سياساتها وإجراءاتها التخطيطية المؤثرة على قطاع السلع الأساسية. وبعد إتمام تلك الدراسات، ستعقد حلقة دراسية بهدف استخلاص استنتاجات معممة. وفي هذا السياق، سيولى اهتمام خاص للتوصيات العملية المتعلقة باحتياجات المساعدة التقنية، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية، وإجراء أساس للتبادل المنتظم للخبرات فيما بين البلدان.

٢٩ - وفي إطار مشروع إقليمي يتعلق بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (RAS/92/034)، أُجري حصر للتشريعات والممارسات البيئية المتعلقة بصناعات التعدين والفلات في بلدان منتقاة في تلك المنطقة. ويشكل هذا الحصر أساساً لحلقة دراسية ستعقد في عام ١٩٩٤. وستقوم تلك الحلقة الدراسية باستعراض ومقارنة التشريعات والمشاكل في البلدان المعنية، وتقييم الممارسات وتحديد الاحتياجات الإضافية من المساعدة التقنية، وبخاصة في مجال التدريب.

٣٠ - وفي سياق المشروع المتعلق بدور القطاع المعدني في عملية التنمية في البلدان النامية، المعنون "MINDEV" (INT/87/A05)، الذي صُنفت فيه الأنشطة المختلفة التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد فيما يتصل بالقطاع المعدني خلال السنوات القليلة الماضية، سيعقد مؤتمر بشأن التنمية والبيئة والتعدين في واشنطن العاصمة في حزيران/يونيه ١٩٩٤. ويهري تنظيم المؤتمر بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي والمجلس الدولي المعني بالفلات والبيئة. ويتمثل هدف المؤتمر في دراسة الدور الفعلي والمحتل للصناعات التعدينية والميتالورجية في تحقيق الأهداف الإنمائية والبيئية للمجتمعات، لا سيما في البلدان النامية، وزيادة تفهم بعض القضايا الهامة التي يقوم عليها مفهوم التنمية المستدامة من حيث تطبيقه على مجال التعدين. وتشمل القضايا التي ستجري معالجتها مايلي: إدارة الاقتصادات المعدنية؛ ودور القطاعين العام والخاص؛ والإدارة البيئية في ميدان الصناعة؛ وأدوار الحكومات في حماية البيئة؛ والاستثمار والضرائب والأرباح؛ والمعلومات المتعلقة بالموارد المعدنية؛ والمسؤولية البيئية وتأهيل المواقع.

٣١ - وفي إطار مشروع "MINDEV" ذاته، اضطلعت أمانة الأونكتاد بعدد من الدراسات لحالات فردية قطرية (بيرو، والجمهورية الدومينيكية، وشيلي، وزمبابوي، والمغرب، وأستراليا، واندونيسيا، وسري لانكا)، فضلاً عن دراسات عامة أخرى عن التغيرات الهيكلية في الصناعة المعدنية العالمية، والشقوق المعدنية، والجوانب الاقتصادية الكلية للنمو القائم على الموارد. وتم بالفعل إصدار الدراسات التالية أو سيتم إصدارها أثناء عام ١٩٩٤:

(أ) "الموارد المعدنية والتنمية المستدامة" (TD/B/CN.1/16، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)؛

(ب) "السياسة التجارية والصناعية لتنمية مستدامة قائمة على أساس الموارد؛ والمسائل السياسية والإنجازات والتوقعات"، وقد أعدها للأونكتاد ريتشارد أوتي وديفيد ايفانز، وسيتم إصدارها في سلسلة UNCTAD/COM في أوائل عام ١٩٩٤؛

(ج) "قطاع المعادن في بيرو"، وسيتم إصدارها في سلسلة UNCTAD/COM، في أوائل عام ١٩٩٤؛

(د) "التغيرات الهيكلية في صناعة المعادن العالمية خلال الثمانينات"، وسيتم إصدارها في سلسلة UNCTAD/COM في أوائل عام ١٩٩٤؛

(هـ) "مستقبل بلدان التعدين: استراتيجيات جديدة أو حكومات جديدة؟"، أعدها للأونكتاد أوليفر بومسيل، وسيتم إصدارها في سلسلة UNCTAD/COM في أوائل عام ١٩٩٤.

٣٢ - ويتضمن برنامج عمل اللجنة الدائمة للسلع الأساسية، من بين المجالات ذات الأولوية، أنشطة ترمي إلى تخفيض الاعتماد المفرط على السلع الأساسية الأولية، بما في ذلك تحليل التجارب الوطنية في مجال التنويع الأفقي والرأسي ودراسة أفضل السبل لتحقيق التنويع. وأصدرت أمانة الأونكتاد في هذا الصدد تقريراً بعنوان "تحليل التجارب الوطنية في التنويع الأفقي والرأسي، بما في ذلك الإمكانيات المتاحة لإبدال المحاصيل" (TD/B/CN.1/14)، ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، وستنظر اللجنة الدائمة للسلع الأساسية في هذه الدراسة في دورتها المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

٣٣ - وأخيراً، يعمل الأونكتاد على تصميم وتنفيذ قاعدة بيانات للمعادن والفلزات الرئيسية. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة بصفة خاصة إلى مشروع نظام أونكتاد - ميكاس UNCTAD MICAS، الذي يعتمد على الحاسوب للتحليل والمعلومات في مجال السلع الأساسية، ويعد للتوزيع على نطاق عالمي. ويجري وضع اللامسات الأثرية لمخطط رائد بالنسبة للبوكسيت/الألومينا/الألومنيوم.

دال - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٣٤ - ما زالت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تشارك بصورة نشطة في تعزيز التعاون الاقليمي في مجال تنمية وإدارة الموارد المعدنية. وتركزت الأنشطة خلال فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ على ما يلي: (أ) استكشاف وتنمية الموارد المعدنية على نحو مخطط له والاستخدام المسؤول للأرض، عن طريق التدريب، وتبادل المعلومات، وتقديم المشورة التقنية، وتعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية ذات الصلة، وإعداد الآراء والدراسات والخرائط بشأن الجيولوجيا واستخدام الأرض، وبشأن إمكانيات الموارد المعدنية واقتصاديات المعادن والاتجار بها، و (ب) تقديم الخدمات الاستشارية لدى صياغة السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية لتنمية الموارد المعدنية واستخدام الأرض، بما في ذلك استعراض القوانين والتشريعات ذات الصلة بالتعدين، وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

٣٥ - وقدمت الأمانة الدعم التقني للمنظمات الحكومية الدولية داخل المنطقة مثل لجنة تنسيق التنقيب المشترك عن الموارد المعدنية في المناطق البحرية الآسيوية، ولجنة جنوب المحيط الهادئ للعلوم الجيولوجية التطبيقية، ومركز بحث وتطوير القصدير في جنوب شرق آسيا، ومؤتمر المحيط الهندي المعني بالتعاون في الشؤون البحرية. وتمت بنشاط متابعة التنسيق المشترك بين الوكالات مع صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية وذلك لمشروع استكشاف في فييت نام وبرنامج لاستكشاف المعادن في المناطق البحرية في سري لانكا. ويتم أيضا تقديم الدعم لإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية في تنفيذ مشروع قانون المعادن في فييت نام، بتمويل مشترك من المكتب الاسترالي للتنمية والمعونة الدولية. وتم أيضا تقديم الدعم الإداري في تنفيذ مشروع الإدارة في تايلند وعنوانه "تقديم المساعدة التقنية لتعدين وتنمية البوتاس في شمال شرق تايلند".

٣٦ - ونتيجة لتنفيذ قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢/٤٨ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بشأن إعادة تشكيل هيكل مؤتمرات اللجنة، أكدت لجنة الموارد الطبيعية في أول دورة لها على الحاجة الى تحقيق الانسجام في الأنشطة المتصلة بالموارد المعدنية وفقا للفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أن يشمل هذا النهج: (أ) الأنشطة المتصلة بالإدارة، بما في ذلك صكوك السياسة العامة ذات الصلة والأدوات الملائمة، و (ب) الأنشطة الرامية إلى تعزيز نظم المعلومات، و (ج) الأنشطة في مجال التعاون الاقليمي والدولي.

٣٧ - والمعرفة الإقليمية المنهجية للموارد المعدنية هي أحد الأهداف الرئيسية لأمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ولهذه الغاية، ساعدت الأمانة البلدان الأعضاء في جمع الأطالس الوطنية للموارد المعدنية منذ عام ١٩٨٥. والبلدان المشمولة حتى الآن هي: بوتان، وجزر سليمان، وجمهورية كوريا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسري لانكا، وفييت نام، وماليزيا، ونيوزيلندا، ونيبال. ويتألف كل أطلس من نشرة تفسيرية باللغة الانكليزية، بالإضافة إلى ورقتين للأطلس تشتملان على الخريطة الجيولوجية وخريطة الموارد المعدنية. وتعطي هذه الأطالس لمحة أساسية عن شركات التعدين الدولية لتقييم الإمكانيات الجيولوجية للاستكشاف التفصيلي والاستثمار في مجال التعدين.

٣٨ - وشرعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في وضع نظام للمعلومات المعدنية في إطار مشروع يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي والتجارة الدولية في قطاع السلع الأساسية المعدنية. وقاعدة البيانات مصممة بشكل محدد ليستعملها علماء الأرض، ومهندسو التعدين، وواضعو السياسات الحكومية. وأتاح التعاون مع الأونكتاد إدماج الأجزاء ذات الصلة من نظام أونكتاد - ميكاس UNCTAD MICAS، الذي يعتمد على الحاسوب للتحليل والمعلومات في مجال السلع الأساسية ويعد للتوزيع على نطاق عالمي، ويجري تطويره في الوقت الراهن. وتُستعمل قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ في ستة بلدان هي: بوتان، وتايلند، وسري لانكا، والفلبين، وفييت نام، ونيبال. وقام الخبراء الاستشاريون بتركيب الأجهزة والبرامج التي قدمتها اللجنة ودربوا الموظفين الوطنيين على استعمال هذا النظام.

هاء - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣٩ - إن التنمية المستدامة للموارد المعدنية في منطقة افريقيا تستلزم بصورة متزايدة إدماج صناعات التعدين الإفريقية بالقطاعات الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي بحيث يتم تلبية احتياجات صناعات التعدين الإفريقية من داخل المنطقة. وتستخدم مخرجات صناعات التعدين لتكون مدخلات لصناعات أخرى داخل منطقة افريقيا. وعلى الأرجح أن تعجل عملية التنمية هذه إنتاج المواد الخام المعدنية والمنتجات القائمة على المعادن في المنطقة، وزيادة التجارة داخل القارة الإفريقية في المواد الخام المعدنية والمنتجات القائمة على المعادن، وتوسيع نطاق البضائع والخدمات اللازمة لتخفيف حدة الفقر الموجود في منطقة افريقيا.

٤٠ - ولتحقيق الأهداف العامة المذكورة أعلاه، تواصل أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إعداد المنشورات، ومواد الأبحاث، والحلقات الدراسية، والمؤتمرات للخبراء التقنيين الأفريقيين وواضعي السياسات، والمنظمات الحكومية الدولية، وصناعات التعدين العاملة، والقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ذات الصلة، ومؤسسات الأبحاث، وغير ذلك من الهيئات ذات الصلة، من أجل تعزيز سياسات وبرامج التنمية المعدنية الملائمة في منطقة افريقيا.

٤١ - وخلال فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، تم التأكيد، بصفة خاصة، على المواضيع المتصلة بالبيئة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد المعدنية في افريقيا؛ وبالتعدين على نطاق صغير مع إعطاء الأولوية للفلزات والمعادن الثمينة ومواد البناء؛ وسياسات التنمية المعدنية في المنطقة، مما أدى إلى تنظيم المؤتمر الإقليمي الخامس المعني بتنمية الموارد المعدنية والانتفاع بها في افريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وكان الموضوع العام للمؤتمر هو تنمية الموارد المعدنية والبيئة في افريقيا، وتناول موضوعات تتعلق بحماية البيئة الطبيعية من الأضرار الناجمة عن عملية تنمية المعادن، والعوامل السياسية والاقتصادية التي تؤثر في تنمية الموارد المعدنية، وأدوار المعادن في الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية في منطقة افريقيا.

٤٢ - وفي فترة السنتين القادمة ١٩٩٤-١٩٩٥، ستواصل أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنشطتها الرامية إلى تعزيز تنسيق سياسات التنمية المعدنية وقيام القطاع الخاص بالاستثمار في صناعات التعدين في أفريقيا؛ وتعزيز إدماج صناعات التعدين الأفريقية في القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛ وإعداد مواد للأبحاث ومنشورات ترمي إلى تعزيز التنمية المستدامة للموارد المعدنية في أفريقيا؛ وتنظيم حلقات العمل، والجولات الدراسية، والمؤتمرات الرامية إلى تعزيز تنمية الموارد الطبيعية والانتفاع بها في المنطقة. وتضطلع أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الوقت الراهن مثلاً بدراسة مشتركة مع أمانة اليونيدو فيما يتصل باهتمامات زيادة التصنيع والتجارة داخل المنطقة الأفريقية في المنتجات المصنوعة من النحاس والألومنيوم؛ وأعربت صناعات النحاس والألومنيوم في أفريقيا عن اهتمامها الكبير بهذه الدراسة، التي يرجح أن تسهل التنمية الصناعية للمنطقة بغرض إنتاج مواد معدنية للاستهلاك في الاقتصاد الأفريقي.

٤٣ - وفي حين أن أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعترف بالتعاون القيم القائم بين الأمانة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى في مجال تقديم المساعدة التقنية والدعم إلى البلدان الأفريقية والمؤسسات الأفريقية في جهودها الرامية إلى تطوير مواردها المعدنية، ينبغي التأكيد على أن التعاون والتنسيق الموسعين على نطاق منظومة الأمم المتحدة في تصور البرامج وتنفيذها يمكن أن يحسن أثر برامج التعاون التقني هذه.

ثانياً - منهجية وتقييم أنشطة الأمم المتحدة للتعاون التقني

٤٤ - تتبع منظمات ووكالات الأمم المتحدة التي تشارك في تنمية الموارد المعدنية النهج المنهجي والتقييمي الشامل للتعاون التقني الذي شرعت فيه منظومة الأمم المتحدة.

ألف - المنهجية

٤٥ - إن الهدف الأول من الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٣ هو "النهوض باعتماد البلدان النامية على ذاتها من خلال التعاون المتعدد الأطراف". ومن أجل تشجيع هذا الاعتماد على الذات، تركز مشاريع الأمم المتحدة للتعاون التقني على بناء قدرات الحكومات المتلقية وتدريب موظفيها المحليين. ويشمل ذلك، في جملة أمور، المصروفات المالية لحضور حلقات العمل والحلقات الدراسية والمؤتمرات والدورات الجامعية وإيفاد مستشارين تقنيين للتدريب في الموقع.

٤٦ - ويجري تنفيذ المشروعات ورصدها بواسطة آلية ثلاثية الأطراف مؤلفة من ممثلين عن الحكومات المستفيدة ووكالة الأمم المتحدة المنفذة أو المشاركة في المشروع، ووكالة الأمم المتحدة الممولة، التي هي عادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٧ - وتتكفل الوكالات المنفذة عادة بإدارة المشاريع الشاملة. بيد أنه نتيجة لقرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ بشأن الأنشطة التنفيذية والتنفيذ الوطني، تقوم حكومات البلدان المصيفة بتنفيذ عدد متزايد من المشاريع القطرية، هيئتها أمكن، إذ تمكنت كثير من هذه الحكومات بمرور الزمن من تطوير قدرتها التنظيمية والإدارية على الاضطلاع بذلك. ويتمشى ذلك مع سياسة الأمم المتحدة بأن تكون جميع البرامج والمشاريع الإنمائية مملوكة وطنيا وتتكفل الجهات الوطنية بتسييرها والإشراف عليها، وأن تضطلع الحكومة بمسؤولية وضع الأولويات، وتحقيق الأهداف الإنمائية، واستدامة النتائج المتحققة.

٤٨ - وبالإضافة إلى النهوض بالاعتماد على الذات والتنفيذ الوطني للمشاريع، تقوم منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها، في ظل التنسيق الذي يجريه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتشديد على إقامة علاقات طويلة الأجل. ويمكن أهد الدوافع وراء ذلك في إضفاء طابع الاستمرار على أنشطة التعاون التقني القائمة في البلد المعني وتجنب المشاريع القصيرة الأجل المتفككة أو المتراكبة أو حتى المتناقضة. وهناك عامل حافز آخر هو أن الالتزام والثقة اللتان يتم تحقيقهما في علاقة طويلة الأجل تؤديان عموما إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في أنشطة التعاون التقني. وإقامة علاقة طويلة الأجل تقلل من الزمن والموارد اللازمة للتعرف على مؤسسات البلد النامي وموظفيه، وتضمن أقصى درجة من التعاون بين وكالة الأمم المتحدة ومسؤولي الحكومة المصيفة.

٤٩ - والجهة الرئيسية لتمويل مساعدة التعاون التقني هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يوفر التمويل لمشاريع التعاون التقني من أرقام التخطيط الإرشادية القطرية. فقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا مرفق تمويل جديدا يضطلع بتمويل المشاريع - دعم الخدمات التقنية على مستوى البرامج ودعم الخدمات التقنية على مستوى المشاريع.

٥٠ - والغرض الرئيسي لمرفق دعم الخدمات التقنية على مستوى البرامج هو الإسهام، في جملة أمور، في تمكين الوكالات من تحقيق تركيز تقني أدق، وتحسين قدرات الوكالات على توفير الدعم التقني للبلدان النامية في المراحل المتقدمة لدورات البرامج والمشاريع، بما في ذلك تقديم المشورة في مجال السياسة القطاعية إلى الحكومات وإعداد استراتيجيات وبرامج خاصة بالقطاعات الفرعية ومشتركة بين القطاعات. ولا بد للخدمات التقنية التي يمولها دعم الخدمات التقنية على مستوى البرامج أن تشمل الخدمات اللازمة لإجراء دراسات هامة قطاعية وشبه قطاعية على المستوى القطري والمشارك بين البلدان، ووضع البرامج القطاعية، والمشاركة في تقييمات التعاون التقني الوطني وبرامجه، وإجراء التقديرات الموضوعية.

٥١ - ونظرا للتشديد على التنفيذ الوطني المذكور آنفا، يلزم تقديم ما يناسب من رصد ودعم للمشاريع الحائزة على الموافقة من أجل التنفيذ الوطني. وهذا هو أحد الأسباب الهامة لقيام مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء مرفق دعم الخدمات التقنية على مستوى المشاريع كجزء من الترتيبات الجديدة لتكاليف الدعم. ومع ذلك، فإن تمويل دعم الخدمات التقنية على مستوى المشاريع غير متوافر إلا في القطاعات التي تمثلها خمس هيئات تخضع للنظام الجديد لتكاليف الدعم هي: إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٥٢ - وقد أصبح تمويل التعاون التقني في قطاع الموارد المعدنية في الآونة الأخيرة مسألة هرجة. فمن المنتظر أن تبقى التبرعات التي تم التعمد بها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٤ على نفس مستوى تبرعات عام ١٩٩٣، أي ٩٢٠ مليون دولار، أي أقل بـ ٢٤٠ مليون دولار من المبلغ المستهدف من جانب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٤ البالغ ١,٢٦ بليون دولار. ولقد أدى ذلك إلى تخفيض شامل في الإنفاق البرنامجي بمقدار ٢٥ في المائة، مقارنة بالرقم الأصلي المخصص للإنفاق على المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مطالب متزايدة لتمويل المساعدة التقنية من قطاعات أخرى، مثل المساعدة الإنسانية والمساعدة للإغاثة في حالات الكوارث.

٥٣ - وأسفر هذان الأثران معا عن تقليل الأموال المخصصة لتمويل المشاريع المعدنية، ولم يتم التعويض عن هذا التخفيض من موارد التمويل الأخرى، كتقاسم التكاليف من جانب الحكومات المضيفة أو التمويل الآتي من الوكالات الإنمائية الأخرى. ونظرا لهذا الانخفاض في الأموال المرتقبة والمتوافرة، تعين تأجيل أو تأخير طلبات كثيرة قدمتها البلدان النامية للحصول على الخدمات الاستشارية والمشاريع القطرية.

باء - التقييم

٥٤ - وهناك جانب هام آخر لتناول الأمم المتحدة للتعاون التقني هو نظامها للتقييم. ويقوم بتقييم مشاريع التعاون التقني، عن طريق الآلية الثلاثية الأطراف، اخصائيو تقييم داخليون وخارجيون لضمان تحقيق أهداف المشاريع وتنفيذ المشاريع تنفيذاً فعالاً. وتخضع المشاريع أيضاً لمراجعة الحسابات الإدارية للتحقق من استخدام الموارد استخداماً مناسباً ويتسم بالكفاءة.

٥٥ - ويتكون التقييم الداخلي من تقرير تقييم داخلي، يعدة مرة في السنة فريق المشروع أثناء كل سنة من سنوات المشروع، واجتماع سنوي استعراضي ثلاثي الأطراف. وبينما يستخدم اجتماع التقييم تقرير التقييم أساساً لعمله، يقوم هذا الاجتماع بتغطية الأعمال المنجزة حتى تاريخه. ويتناول أي مشكلات تواجهها عمليات المشروع، ويتخذ القرارات بشأن أي إجراءات أو تدابير تصحيحية عند الاقتضاء. ويجري أيضاً عقد اجتماع استعراضي ختامي ثلاثي الأطراف عند الانتهاء من المشروع لإجراء تقييم نهائي وتقديم توصيات بشأن الأعمال المقبلة.

٥٦ - ويجري التقييمات الخارجية، عادة، فريق من الخبراء الاستشاريين المستقلين، الذين يمثلون كل عضو من أعضاء العلاقة الثلاثية الأطراف. بيد أنه في حالة المشروع المنفذ وطنياً، يخفض الفريق إلى مقيمين اثنين، أحدهما يمثل الحكومة والآخر يمثل الوكالة القائمة بالتمويل. ويتم إجراء التقييمات الخارجية في الميدان أساساً، وهي إما أن تكون متوسطة الأجل (تتم أثناء تشغيل المشروع)، أو ختامية (تتم قبل استكمال المشروع بمدة وجيزة للغاية أو بعد استكماله)، أو بعد الانتهاء من تنفيذه (تتم بعد سنتين أو أكثر من الانتهاء من تنفيذ المشروع).

٥٧ - وتنظر التقييمات المتوسطة الأجل في صلة المشروع المستمرة بأهداف البلد الانمائية، ونتائج الأنشطة المنفذة بالمقارنة مع خطة العمل. وفعالية النهج التقني المتبع لتحقيق تلك النتائج، والفعالية من حيث التكلفة لاستراتيجية المشروع، وأداء مدخلات المشروع. وتعمل التقييمات المتوسطة الأجل كألية تصحيحية هامة، لتشخيص المشاكل والتوصية بالتصحيحات اللازمة لضمان تنفيذ المشروع تنفيذاً فعالاً.

٥٨ - ومن جهة أخرى تعتبر التقييمات الختامية تقييماً للأداء الشامل للمشروع، إذ تركز على النتائج المنجزة وفعاليتها، ووقتها واستدامتها. ويقوم اخصائيو التقييم بتقييم وتوثيق الآثار الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية والسلبية، وتحديد أسباب هذه الآثار والبحث عن سبل تفادي السلبية منها وتشجيع الآثار الإيجابية في المشاريع المقبلة المماثلة، وتقييم فعالية تكلفة الأنشطة المنفذة، وتقديم التوصيات لأنشطة المتابعة، كمد المشروع أو إعادة تنفيذه داخل البلد أو خارجه.

٥٩ - وتم تصميم التقييمات لمرحلة ما بعد الانتهاء لقياس أثر المشروع واستدامة نتائجه، حيث ينصب التركيز الرئيسي على قدرة وأداء المنظمة المتلقية لدى الاضطلاع بولايتها. وتقتضي التقييمات لمرحلة ما بعد الانتهاء إجراء حوار حتى مع المستعملين النهائيين لتقييم الآثار الحقيقية للمشروع.

٦٠ - وبالإضافة إلى التقييمات، تخضع المشاريع أيضا لمراجعة للحسابات يقوم بها مراجعو حسابات الأمم المتحدة لضمان استخدام الموارد استخداما يتسم بالكفاءة وفعالا. ويقيم تقرير مراجعي الحسابات إدارة المشروع، مركزا على الجوانب المالية للمشروع وعلاقة المدخلات مع المخرجات. وفي هذا السياق، ينظر مراجعو الحسابات أيضا في مسائل كصياغة المشروع وفعاليته.

ثالثا - أنشطة التعاون التقني لتعزيز قدرات البلدان النامية والاقتصادات المارة
بمرحلة انتقال من أجل تخطيط وإدارة الموارد المعدنية بواسطة أمور منها
وضع سياسات استثمار أجنبي فعالة، والتفاوض بشأن اتفاقات التعدين
ووضع وتنفيذ سياسات للاستجابة إلى تحويل قطاع التعدين إلى القطاع
الخاص

٦١ - أعادت بلدان نامية كثيرة، خلال العقد الماضي، تقييم استراتيجياتها وأهدافها لتنمية الموارد المعدنية. وفي حين أنها كانت سابقا لا تشجع الاستثمار الأجنبي بغية تنمية قطاعات مواردها المعدنية من خلال صناعات تعدين تملكها وتشغلها الدولة، اتجه الكثير من هذه البلدان إلى تنمية مواردها المعدنية عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي والسعي، في بعض الحالات، إلى تحويل شركات التعدين التي تملكها الحكومة إلى القطاع الخاص. وأدى هذا إلى تزايد طلب البلدان النامية على الخبرة التقنية للأمم المتحدة للمساعدة في صياغة وتصميم سياسة استثمار أجنبي وتشريع تنظيمي وضريبي يحظى بقبول المستثمرين والحكومات على السواء، وتقديم المساعدة في مجال شروط التفاوض وظروف الاستثمار الأجنبي لدى التعامل مع المستثمرين المحتملين. كما وردت طلبات للمساعدة في وضع وتنفيذ سياسات من أجل الاستجابة لتحويل قطاع التعدين إلى القطاع الخاص؛ غير أن هذه الطلبات قليلة العدد.

ألف - أنشطة التعاون التقني في وضع سياسة الموارد
المعدنية

٦٢ - تواجه الكثير من البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال صعوبات في وضع السياسة والقوانين المعدنية. وغالبا ما يعرب المسؤولون على أعلى المستويات في الحكومة عن التزامهم بتنمية الموارد المعدنية، غير أن الافتقار إلى الاتساق الإداري وعدم التزام الوزارات الفردية يعيقان عملية اتخاذ القرارات وتنفيذ الإصلاحات. والعقبة الأخرى، المتصلة بالأولى، هي الافتقار إلى فهم معايير التعدين واستثمار التعدين، مما يعرقل الجهود الرامية إلى وضع سياسة معدنية لجذب المستثمرين الأجانب.

٦٣ - إن أنشطة التعاون التقني لتعزيز قدرات البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال من أجل وضع سياسات فعالة للاستثمار الأجنبي تبدأ بتحديد أهداف البلد لتنمية موارده المعدنية. وينطوي ذلك على ضرورة وجود تقييم منظم لإطار البلد القانوني ونظامه الضريبي وهياكله الأساسية، وإدارته، بالإضافة إلى تقييم إمكانيات البلد الجيولوجية والصناعية المتعلقة بالطلب المحلي والدولي على السواء. وبناء على هذا التقييم، تقدم المساعدة إلى البلد في وضع سياسة للتنمية المعدنية لتحقيق أهدافها في مجال التنمية المعدنية، ومراجعة إطار عملها القانوني والضريبي، من أجل التمشي مع سياساتها المعدنية الجديدة، وفي وضع نظام إداري فعال لتنفيذ السياسات الجديدة.

٦٤ - وقد أنجزت إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية عدة مشاريع تنطوي على تطوير سياسة الاستثمار الأجنبي على مدى السنتين الماضيتين.

٦٥ - وفي ماليزيا، أنجز مشروع قدمت فيه المساعدة إلى مسؤولين في وزارة الصناعات الأولية في مجال وضع سياسة شاملة للتنمية المعدنية والاستثمار تؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي في مجال المعادن وتنظيمه. وقدمت أيضا المساعدة إلى الوزارة في مجال تصميم أدوات السياسة العامة، مثل ورقة السياسة العامة الوطنية ومدونة التعدين، والاستثمار في مجال المعادن والأنظمة الضريبية، ونظام إدارة حقوق ملكية المعادن واتفاق تعدين نموذجي.

٦٦ - وأنجزت في اثيوبيا، وغينيا - بيساو، والفلبين واليمن، مشاريع مماثلة من ناحية الطابع والشكل. وتضمنت هذه المشاريع أيضا عنصرا لتدريب الموظفين الحكوميين ذوي الصلة في مجال إدارة المعادن والتفاوض بشأن العقود المتعلقة بها. وفي غينيا - بيساو، جرت أيضا إعادة تشكيل الهيكل القانوني والتنظيمي للهيئة الحكومية المسؤولة عن إدارة سياسة الحكومة في مجال المعادن، وهي المديرية العامة للجيولوجيا والمناجم.

٦٧ - وخلال العقد الماضي، اشتركت إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية على وجه الخصوص في اثيوبيا واليمن في تنفيذ عدة مشاريع في البلدين في جميع جوانب التنمية المعدنية. وتضمن أحد المشاريع في اليمن هو المشروع اليمني المشترك للموارد الطبيعية، دعوة عامة حضرتها ٢٢ شركة معادن دولية وثماني شركات معادن محلية. وبينت الدعوة العامة اليمنية الإمكانيات المعدنية الجذابة للبلد ورغبة الحكومة في التعامل مع المستثمرين من القطاع الخاص. واختتمت الدعوة العامة بمناقشة على شكل مائدة مستديرة وجهت فيها الدعوة إلى المشتركين، ولا سيما من القطاع الخاص، لابتداء آرائهم فيما يتعلق ببرنامج الحكومة للموارد الطبيعية وقوانين التعدين والاستثمار. كما تتضمن المشاريع الأخرى في اليمن التعاون مع البنك الدولي في مجال التمويل.

٦٨ - وفي اثيوبيا، أنجز مشروع أعد فيه قانون جديد للتعدين وأنظمة جديدة للسلامة لمنجم الذهب "Lega Dembi I" الذي بدأ مؤخرا. وفي الوقت الحاضر، تجري صياغة نشرة معلومات تؤكد التغيرات التي حدثت في البيئة القانونية والضريبية في اثيوبيا واهتمالات العشور على رواسب معدنية اقتصادية. ويتضمن مشروع آخر إعداد تحليل شامل لأنواع المختلفة لترتيبات وتمويل الاستثمار في مجال التعدين، وكذلك عرض لخبرات البلدان النامية فيما يتعلق

بكل نوع. وفي الوقت الراهن، يجري تنفيذ أربعة مشاريع مستقلة في اثيوبيا، يشترك برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي في تمويل أحدها.

٦٩ - وفي الفلبين، قدمت المساعدة الى الحكومة في صياغة تشريع جديد للتعدين وفي تحسين قدرة إدارة البيئة والموارد الطبيعية على تشجيع الاستثمار من الخارج وعلى التفاوض وعقد اتفاقات جديدة للتعدين.

٧٠ - كما تشترك حاليا إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية في أنشطة التعاون التقني التي تساعد في تطوير سياسة الاستثمار الأجنبي.

٧١ - وفي كينيا، بدأ مشروع في أواخر عام ١٩٩٣ هدفه إعادة صياغة تشريع المعادن الحالي لكي تقوم الحكومة بتقديمه بعد ذلك الى البرلمان للموافقة عليه. ويمثل هذا المشروع المرحلة الأولى لبرنامج لترويج الاستثمار في مجال المعادن، يجري العمل فيه على وضع تشريع جديد لتشجيع الاستثمار في مجال المعادن من جانب المستثمرين الوطنيين والدوليين من أجل تنمية الفلزات الخسيسة والمعادن الصناعية.

٧٢ - وفي بوركينا فاسو، يركز أحد ثلاثة مشاريع نشطة على تنقيح قوانين الاستثمار في مجال التعدين وتشجيع الاستثمار. ويتمثل عنصر آخر في هذا المشروع في تدريب خمسة مديريين وطنيين على التفاوض مع شركاء التعدين المحتملين وفي مشاكل محددة ذات صلة بالمفاوضات الدولية.

٧٣ - وفي تشاد، يجري تقديم المساعدة لتعزيز قدرة مديريةية البحوث الجيولوجية والتعدينية. وأحد أهداف هذه المساعدة هو وضع مدونة تعدين منقحة وتشريع متعلق بالتعدين يعقبهما إعداد منشور ترويجي وملحق خاص عن تشاد ستقوم بنشره إحدى مجلات التعدين الرئيسية.

٧٤ - وفي النيجر، عقدت ندوة استثمارية لتعريف المستثمرين المحتملين بالإمكانيات المعدنية والإطار الاستثماري للبلد. وتضمنت الندوة بيانات عن الجيولوجيا واحتمالات وجود الذهب في المناطق المختلفة والقيام بزيارات الى مناطق التعدين المحتملة لإتاحة الفرصة للمشاركين للتحقق من سهولة الوصول إليها وحالة التضاريس.

٧٥ - وفي فييت نام، طلبت الحكومة وضع مشروع لصياغة قانون متعلق بالمعادن من شأنه أن يفتح قطاع المعادن في البلد أمام الاستثمار الأجنبي. وتضطلع إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بهذا المشروع مع وزارة الصناعات الثقيلة وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وبالإضافة الى التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمساهمات المقدمة من حكومة فييت نام، تقدم حكومة استراليا ٥٠ في المائة من تمويل المشروع.

٧٦ - ويشتمل المشروع على هدفين رئيسيين. ويتمثل الهدف الأول في إنجاز قانون جديد للتعددين، الى جانب الأنظمة التنفيذية واتفاق نموذجي للتعددين. ويتمثل الهدف الثاني في وضع إطار إداري كفاء من أجل التنفيذ الفعال للتشريع الجديد والتنمية المستدامة لقطاع التعددين.

٧٧ - وبالإضافة الى المشاريع القطرية التي تتناول سياسة الموارد المعدنية، تتمثل مبادرة هامة أخرى في قيام إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بإعداد المبادئ التوجيهية البيئية لتخطيط عمليات التعددين في البلدان النامية والموافقة عليها وإدارتها، التي ستشتر بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. والغرض من المبادئ التوجيهية هو مساعدة الحكومات على تنفيذ إطار تنظيمي بيئي يكفل إعطاء الأولوية المناسبة للمسؤولية البيئية التي سيتضمنها نشاط صناعة التعددين بأكمله. وتتناول المبادئ التوجيهية جملة أمور منها برامج الرصد البيئي، وتأهيل مواقع المناجم، ومكافحة التلوث، والتدوير والتخلص من النفايات وهوافز الشركات والهوافز التنظيمية.

باء - أنشطة التعاون التقني في مجال التفاوض بشأن اتفاقات التعددين

٧٨ - أصبح التفاوض بشأن ترتيبات الاستثمار على نطاق كبير في الموارد المعدنية والتعددين مهارة معقدة تتطلب نهجا متعدد التخصصات، يشتمل على خبرات تقنية ومالية وقانونية متخصصة. وقد اكتسب عدد قليل من حكومات البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة الانتقال المهارات أو الخبرات اللازمة للتفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الانتقالي على نطاق كبير.

٧٩ - وقد تراكمت لدى الأمم المتحدة خبرة فنية كبيرة في إعداد الحكومات والمؤسسات الحكومية للتفاوض بشأن تلك الترتيبات الاستثمارية. وتقدم المساعدة في مجالات مثل تقييم الأوضاع التفاوضية، والتحليل المالي المدعم بالحاسوب للبدائل التفاوضية، وإعداد أدلة تفاوضية على وجه التحديد لأغراض التعددين، وإعداد العطاءات وتقييمها، وتقديم الدعم المباشر في التفاوض مع الأفرقة المالية والقانونية والتقنية والاستراتيجية المتعددة التخصصات.

٨٠ - وفي الآونة الأخيرة أنجزت إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية ثلاثة مشاريع تتضمن الإعداد للتفاوض أو تقديم المساعدة في هذا الصدد. وفي بوليفيا، جرى تقديم المساعدة إلى شركة "COMIBOL"، وهي شركة التعددين البوليفية التي تملكها الدولة، في برنامجها المتعلق بطرح العطاءات العامة لثمانية مناجم حكومية وأربع وحدات صناعية. وتضمنت المساعدة إعداد إجراءات طرح العطاءات، وتقديم التوجيه بشأن المشاريع المشتركة وإمكانية قيام تجمعات من المشاريع المشتركة لأغراض الرواسب البوليفية، وتقييم أفضل الصيغ الإجمالية للتفاوض مع الشركات المشتركة، وتقديم التوجيه في عملية التفاوض والتقييم التقني للعطاءات، فضلا عن الجوانب الجيولوجية الأخرى مثل تقييم الموارد المعدنية.

٨١ - وفي جامايكا، أنجز مشروع تمكنت فيه الحكومة من اختتام مفاوضات بشأن الاستثمار في مجال استخراج الرخام مع مستثمرين محليين وخارجيين واتخاذ قرارات بشأن استثمار الشركات المشتركة. وكان الشق الأكبر من المساعدة متعلقاً بتحديد وإزالة قيود السياسة العامة والقيود السوقية التي كانت تعرقل المفاوضات وبتقديم بيانات تقنية تفصيلية بشأن حجم ونوعية الموارد المتاحة والتحقق بالنيابة عن الحكومة من نصوص هيكل حوافز الاتفاقات المتفاوض بشأنها.

٨٢ - وفي بروندي، جرى تقديم المساعدة إلى الحكومة في التفاوض مع شركة تعدين رئيسية بشأن برنامج للتنقيب.

٨٣ - وتجري حالياً في النيجر وجمهورية تنزانيا المتحدة مشاريع تتضمن عناصر تفاوضية، بالإضافة إلى المشروع الجاري في بوركينافاسو المذكور في الفرع ألف أعلاه. والعناصر التفاوضية الموجودة في الحالات الثلاث بأجمعها يوظف بها خبراء استشاريون يقومون بتدريب المسؤولين الحكوميين على وسائل إبرام عقود التعدين وعلى الأحكام التفاوضية المتعلقة بالحماية البيئية. ويحدث التدريب في حلقات دراسية وحلقات عمل تقدم فيها أمثلة مادية على اتفاقات التعدين، كما تعرض فيها أساليب وتقنيات التفاوض ويشارك المسؤولون الحكوميون في دورات تفاوض صوري. وأثناء هذه الدورات يمارس المسؤولون تقنيات التفاوض بالتفاوض مع النظراء بالقيام بأدوار كل من ممثل الحكومة ومستثمر التعدين الدولي.

جيم - أنشطة التعاون التقني في وضع وتنفيذ السياسات للاستجابة إلى تحويل قطاع التعدين إلى القطاع الخاص

٨٤ - على الرغم من أن معظم برامج التحويل إلى القطاع الخاص تتناولها المصارف عادة، يطلب إلى إدارة خدمات الدعم الإنمائي والإدارة من أجل التنمية تقديم الخبرة العملية أو النصح من خلال خدماتها الاستشارية أو في إطار المشاريع، كما هي الحال في المشروع الجاري في بوليفيا المذكور في الفرع باء أعلاه. وفي الوقت الراهن، قدمت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاعتماد مقترحات لتمويل طريقة دعم الخدمات التقنية على مستوى البرامج والتي تتضمن تقديم الخدمات الاستشارية للمساعدة في تحويل قطاع المعادن إلى القطاع الخاص وجعله لا مركزيا.

**رابعا - أنشطة التعاون التقني في منج الكوارث وتخفيف أثرها فيما يتعلق
بتنمية الموارد المعدنية واستغلالها**

٨٥ - لا تزال الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان تمثل سبب المعاناة البشرية والدمار المادي على نطاق كبير في كثير من مناطق العالم. ويمكن أن تكون آثار كارثة ما صعبة للغاية بالنسبة للبلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة الانتقال في الوقت الذي تكافح فيه الحكومات من أجل توفير الإغاثة والإصلاح - وهي جهود يمكن أن تنهك بصورة خطيرة اقتصادها الوطني والهياكل الأساسية للحكومة.

٨٦ - وتستجيب منظومة الأمم المتحدة لطلبات الحصول على المساعدة لمنع الكوارث وتخفيف من آثارها ضمن إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، وقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦. وتتمثل أهداف العقد فيما يلي:

(أ) تحسين قدرة كل بلد على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية؛

(ب) استنباط مبادئ توجيهية واستراتيجيات لتطبيق المعارف القائمة؛

(ج) تعزيز المساعي العلمية والهندسية الرامية إلى سد الثغرات الحرجة في هذه المعارف؛

(د) وضع ونشر المعلومات المتعلقة بالتدابير اللازمة لتقييم الكوارث الطبيعية والتنبؤ بها واتخاذها وتخفيف من آثارها، وتقييم فعالية تلك التدابير، وذلك عن طريق برامج للمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا، ومشاريع البيان العملي، والتعليم والتدريب.

**ألف - سلامة العمال واستخدام الخبرة الفنية
الجيولوجية في التنبؤ بالكوارث الطبيعية**

والتخفيف من آثارها

٨٧ - في ميدان الموارد المعدنية والتعدين، يضطلع بأنشطة التعاون التقني للأمم المتحدة في مجال التخفيف من آثار الكوارث واتقائها في شكل توفير سلامة العمال في صناعات التعدين والصناعات المعدنية، وفي المجالات التي يمكن فيها استخدام الخبرة الفنية والتكنولوجيا الخاصتين بالموارد المعدنية والجيولوجيا، مثل رصد الزلازل والانهياريات الأرضية والثورات البركانية والتنبؤ بها.

٨٨ - وتقوم منظمة العمل الدولية بصورة رئيسية بتنفيذ أنشطة التعاون التقني من أجل سلامة العمال في صناعات التعدين والصناعات المعدنية، وهي الأنشطة التي تعرض لها جزئياً تقرير الأمين العام عن أعمال التعدين الصغيرة النطاق (E/C.7/1994/9). غير أن إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية توفر أيضاً المساعدة التقنية في هذه المجالات عند طلبها بالتحديد، أو في الحالة التي يقترن فيها ذلك بمشاريع تشمل تقديم مساعدة في مجالات أخرى.

٨٩ - وفي ماليزيا، بدأ في عام ١٩٩٢ مشروع تابع لإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية من أجل تعزيز ما وضعته الحكومة الاتحادية من نظم إدارية وتنظيمية لإدارة سلامة العمال في صناعة المعادن، فضلاً عن توفير تدابير محسنة للحماية البيئية وإصلاح الأرض. ويتم ذلك من خلال الاستعانة بخبراء استشاريين دوليين للعمل مع نظرائهم في الإدارات الاتحادية ممن يتولون مسؤوليات تنظيمية في قطاع التعدين. وهذا المشروع، الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعد أيضاً نموذجاً للمشروع المنفذ وطنياً، الذي تضطلع بتنفيذه وزارة الصناعات الأولية في ماليزيا.

٩٠ - والقواعد التنظيمية للسلامة في أعمال التعدين ترد أيضاً فيما تجري صياغته من مدونات التعدين للمساعدة التقنية في وضع السياسات العامة في قطاعات التعدين، وهو ما نوقش في الفرع الثالث - باء أعلاه.

٩١ - وكما ذكر في التقرير الشفوي المتعلق بهذا الموضوع والمقدم في الدورة الأولى للجنة الموارد الطبيعية، فقد قامت منظومة الأمم المتحدة في المدة الأخيرة بتوفير المساعدة في مجال منع الكوارث والتخفيف من آثارها باستخدام المعرفة والتكنولوجيا الخاصتين بالموارد المعدنية والجيولوجيا، وذلك من أجل تقييم سبل التخفيف من آثار الانهياريات الأرضية وتداعي الجسور والزلازل في بنغلاديش، والثورات البركانية في نيكاراغوا، والزلازل والانهياريات الأرضية في تركيا، فضلاً عن المساعدة في إقامة منشأة لرصد الزلازل في عمان.

باء - استخدام تكنولوجيا استكشاف الموارد الطبيعية في تطهير الأغنام الأرضية والذخائر

٩٢ - يجري السعي لتوسيع نطاق الخبرة الفنية الجيولوجية المستخدمة في استكشاف الموارد الطبيعية للتخفيف من آثار الكوارث، بحيث تمتد إلى مجال تطهير الأغنام الأرضية والذخائر.

٩٣ - إن وجود الألغام الأرضية والذخائر يظل من أجل فظائع الحروب في العديد من البلدان. ويشكل عبء هائلة أمام عملية التعصير والتنمية. فالألغام والذخائر المتروكة في مناطق الصراع الحالية والسابقة لا تزال تشوه وتقتل المدنيين، بما فيهم العديد من الأطفال، وتعطل إعادة توطين اللاجئين بسبب الحروب، وتحول دون زراعة المناطق الزراعية الخصبة. وأكثر البلدان تضررا من هذه المشكلة هي أفغانستان وأنغولا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسلفادور والعراق وكمبوديا والكويت وموزامبيق وبلدان يوغوسلافيا السابقة.

٩٤ - وواحد من هذه البلدان فحسب، وهو الكويت، هو الذي يمتلك الوسائل المالية اللازمة للقيام بمهمة تطهير الألغام والذخائر، وهي مهمة باهظة التكاليف وتحتاج إلى عمالة مكثفة. وتجرى حاليا تحت رعاية الأمم المتحدة عمليات لرصد الألغام وتطهيرها في كمبوديا وأفغانستان، كما توثق عمليات مماثلة على البدء في موزامبيق والصومال.

٩٥ - وقد تم مؤخرا تشكيل الفريق العامل التابع للأمم المتحدة والمعني بتطهير الألغام، والذي يتألف من أعضاء من مختلف إدارات الأمانة العامة ومن وكالات الأمم المتحدة، وذلك بهدف توفير وسيلة مركزية ومنظمة لمساعدة البلدان في تطهير الألغام الأرضية والذخائر. ويتولى رئاسة الفريق خبير الأمم المتحدة في إزالة الألغام التابع لإدارة عمليات حفظ السلم، ويضم الفريق ممثلين من إدارة الشؤون الإنسانية، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية. ويضم الفريق أيضا ممثلين من المنظمات غير الحكومية، ومن لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٩٦ - وحاليا، تستخدم الخبرة الفنية الجيولوجية المتوفرة لدى إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية في توفير مدخلات إلى اللجنة التقنية التابعة للفريق العامل. والمجالات التي تتوقع الإدارة استغلال درايتها الفنية وخبرتها فيها تشمل إعداد الخرائط الجغرافية، وتحديد الشركات الجيوفيزيائية التي طورت تكنولوجيات ومعدات لتطهير الألغام، أو التي تمتلك القدرة على تطوير هذه التكنولوجيات والمعدات، وإنشاء قاعدة بيانات معالجة بالحواسيب^(٥).

٩٧ - وستنشأ قاعدة البيانات هذه بالاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها الإدارة بالمساعدة في إنشاء قواعد البيانات الجيولوجية والتعدينية لوزارات ومكاتب التعدين الحكومية. وهي ستوفر لشتى إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية سهولة الوصول إلى البيانات ذات الصلة. وستتضمن العديد من الملفات، بما في ذلك ملفات البلدان، وملف متخصص في تطهير الألغام، وملف بشأن أنشطة الأمم المتحدة، وملف لقوائم المراجع، وملف قانوني. والمعلومات التي ستوفرها قاعدة البيانات المقترحة ستيسر تنسيق ما تقدمه منظومة الأمم المتحدة وتنفذه في هذا المجال الخاص بتطهير آثار الكوارث والتعفيف منها، ولا سيما بالنسبة لتخطيط الأنشطة في المراحل المبكرة من تطهير الألغام.

خامسا - الخلاصة

٩٨ - لقد أسهم قطاع التعدين، ولا يزال يسهم، في النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة الانتقال. وتضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور نشط في هذا التطور من خلال استخدام ما تراكمت لديها من خبرة ودراية فنية بالمساعدة في جميع مراحل تنمية الموارد المعدنية وجميع جوانبها، من التنقيب عن المعادن واكتشافها إلى بناء القدرات والإعداد للاستثمار وتشجيعه، ومن خلال استخدام خبرتها التقنية للمساعدة في منع الكوارث والتخفيف من آثارها.

٩٩ - وبالإضافة إلى تعزيز تنمية الموارد المعدنية، تقوم منظومة الأمم المتحدة، وفقا لجدول أعمال القرن ٢١، بتشجيع الوعي البيئي والتدابير البيئية. فتجرى متابعة نشطة للقضايا البيئية، مع التأكيد على الحماية البيئية التي تنسجم مع الاستثمار والتنمية في مجال الموارد المعدنية. كما تجرى دراسة سياسات جديدة لأعمال التعدين الصغيرة النطاق، في سياق مباشرة الأعمال الحرة المحلية، والتخفيف من حدة الفقر في الريف، وتوفير الضمانات للبيئة.

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ٨ (E/1993/28).
- (٢) انظر "وثائق الأمم المتحدة لاستكشاف الموارد المعدنية في البلدان النامية، ١٩٥٨-١٩٩٣".
- (٣) المرجع نفسه.
- (٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1) (المجلد الأول، والمجلد الأول/Corr.1، والمجلد الثاني، والمجلد الثالث، والمجلد الثالث/Corr.1) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتوصيات)، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٥) انظر تقرير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/48/536).

- - - - -